

منشور عدد: 27

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : حول نظام القيام بأمورية بالخارج الخاص بأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية.

- المراجع : - الأمر عدد 1733 لسنة 2005 المؤرخ في 13 جوان 2005،
المنقح للأمر عدد 1142 لسنة 2001 المتعلق بضبط نظام
مصاريف القيام بأمورية بالخارج.
- منشور الوزير الأول عدد 28 بتاريخ 30 ماي 2001.
- منشور الوزير الأول عدد 46 بتاريخ 26 أكتوبر 2001.

وبعد، فقد أدخل الأمر عدد 1733 لسنة 2005 المشار إليه أعلاه مقتضيات جديدة تتعلق بمقدار المنحة المسندة بعنوان المأموريات بالخارج المنجزة من قبل أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية.
ويهدف هذا المنشور إلى توضيح هذه المقتضيات .

1- المقادير الجديدة لمنحة المأمورية :

ضبط الأمر عدد 1733 لسنة 2005 ضمن الفصل 7 (جديد) مقادير يومية جديدة لمنحة المأمورية بالخارج، مبينة بالجدول التالي :

المجموعات	مقدار المنحة
المجموعة "أ"	200 دينار
المجموعة "ب"	160 دينار
المجموعة "ج"	130 دينار

كما نص الأمر المذكور ضمن الفصل 12 (جديد) على أنه في حالة تحمل مصاريف الإقامة من قبل دولة أو مجموعة أو مؤسسة أجنبية، فإن مقدار المنحة المسند للعون المعني يصبح كالتالي :

◀ ثلث مقدار المنحة اليومية الراجعة له عندما تتحمل الجهة الأجنبية مصاريف السكن والأكل.

◀ نصف مقدار المنحة اليومية الراجعة له عند اقتصار التحمل على مصاريف السكن.

ويتعين في هذه الحالة الإفادة بالوثائق الثبوتية المبينة لتحمل الجهة الأجنبية لمصاريف السكن فحسب، وفي غياب هذه الوثائق يحتسب ثلث مقدار المنحة .

ويبين الجدول التالي مقادير منحة المأمورية في حالتي التحمل المشار إليهما أعلاه :

عند التحمل الكامل لمصاريف الإقامة (سكن + أكل)	عند التحمل الجزئي لمصاريف الإقامة (سكن فحسب)	
66، 660 دينار	100 دينار	المجموعة "أ"
53،330 دينار	80 دينار	المجموعة "ب"
43،330 دينار	65 دينار	المجموعة "ج"

2- المأموريات التي تكتسي طابعا استثنائيا:

تتحمل الإدارة في هذا الإطار الكلفة الحقيقية للسكن وينتفع العون المعني في هذه الحالة بنصف مقدار منحة المأمورية الراجعة له وفقا لمقتضيات الفصل 9 (جديد) من الأمر عدد 1733 لسنة 2005. ويتم تسوية المصاريف المترتبة عن هذا الصنف من المأموريات طبقا للإجراءات المبينة بمنشور الوزير الأول عدد 46 بتاريخ 26 أكتوبر 2001.

3- تاريخ تطبيق المقتضيات الجديدة:

يجري تطبيق المقتضيات المشار إليها أعلاه ابتداء من يوم 23 جوان 2005 ويتم احتساب المقادير الجديدة للمنحة على المأموريات المنجزة بداية من هذا التاريخ.

4- التحكم في نفقات المأموريات بالخارج:

في إطار التحكم في النفقات بصفة عامة فإن مراجعة مقادير المنح بعنوان القيام بمأمورية بالخارج لا يجب أن يترتب عنها مراجعة في حجم الاعتمادات المخصصة للغرض بصفة آلية. و على هذا الأساس فإن السيدات والسادة رؤساء الإدارات مدعوون للعمل على التحكم بصفة أفضل في عدد المأموريات ومدتها و عدد المشاركين فيها. وتبقى إمكانية المراجعة استثنائية و على أساس ضغوط والتزامات لا يمكن تفاديها.

5- آجال إيداع مطالب المأموريات بالخارج:

لقد لوحظ أن أغلب أذون المأموريات بالخارج تعرض على الوزارة الأولى أو الوزارات المعنية في آجال ضيقة لا تمكن من دراستها في وقت مناسب. لذا يتعين إيداع هذه الأذون عشرة أيام (10) على الأقل قبل التاريخ المحدد للقيام بالمأمورية، عدا الحالات المتعلقة بأحداث طارئة أو التي لا تخول صبغتها الاستثنائية برمجتها وعرضها للإمضاء في الأجل المذكور، و التي يجب تبريرها.

المرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة إصدار التعليمات الضرورية إلى الهياكل التابعة لهم وإلى المؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشرافهم قصد تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة والعناية.

والسلام
عن الوزير الأول
الكاتب العام للحكومة
للمكلف بالملفات
مع مجلس الوزراء والمجلسين
الذين

الأمين: منير جعيط